شرح كتاب التوحيد

لفضيلة الشيخ

د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة بكلية الدعوة بالجامعة الإسلامية

[الشريط 02]

المادة لم تُراجَع من قِبل الشيخ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان، وبعد؛

فقد قال الإمام الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في افتتاح كتابه الذي نحن بصدد مدارسته، قال رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التوحيد

بدأ المصنف رحمه الله كتابَه بالبسملة، جريا على عادة أهل العلم في افتتاح التصنيف بالبسملة، وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في أوائل فتح الباري: وقد استقرّ عمل المصنِّفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة. اهـ، وهذا عمل كثير من المتقدمين، وربما أقول جميع المتأخرين، كما تلْحَظُه في موطأ مالك ومصنف عبد الرزاق وفي صحيح البخاري ومسند أحمد وأبي داود، وغيرهم كثير من أهل العلم، افتتحوا كتبهم المصنفة في العلم بالبسملة، وهذا منهم:

تأسٍّ بكتاب الله العزيز،

ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنه عليه الصلاة والسلام كان يفتتح رسائلَه بالبسملة، كما ثبت هذا في الصحيحين من حديث ابن عباس عن أبي سفيان رضي الله عنهم في كتابه عليه الصلاة والسلام إلى هِرَقْلَ، وكما ثبت في الصحيحين أيضا من حديث البراء في كتابة العقد الذي كان يوم الحُديبية، فدلّ هذا أن الأمور المهمة كالعقود تُفتَتَح بالبسملة،

أيضا كما ثبت في البخاري وغيره أن أبا بكر رضي الله عنه بعث أنسا إلى البَحْرَين وبعث معه كتاب الصدقات وافتتحه بالبسملة، دلّ هذا أيضا أن كتب العلم تفتتح بالبسملة،

وقد يُقال أيضا هذا من سنة الأنبياء؛ فسليمان عليه الصلاة والسلام افتتح كتابه إلى بَلقيس بالبسملة، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (30) أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾،

والمقصود أن المؤلف رحمه الله افتتح كتابه بما جرى عليه أهل العلم، وللأسباب التي ذكرت.

البسملة: بسم الله الرحمن الرحيم، اتفق أهل العلم على أن الجارّ والمجرور ههنا بسم الله متعلق بمحذوف، واختلفوا اختلافا طويلا في هذا المحذوف، أهو اسم أو فعل؟ وهل هو متقدم أو متأخر؟ خلاف طويل في هذا الباب، والأمر فيه قريب، وبالاسم والفعل جاء كتاب الله عز وجل؛ فقال الله سبحانه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وقال سبحانه ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾،

وأكثر المتأخرين –ولعله الأقرب والله أعلم– أنه يُقدّر المحذوف: **فعلا، خاصّا، متأخرا**؛

أما كونُه فعلا: فلأن الأصل في العمل للأفعال،

وأما كونه خاصّا –وليس كما يقول بعض أهل العلم: بسم الله أبتدأ–، الأولى أن يكون فعلا خاصا، بسم الله أقرأ، بسم الله آكل، بسم الله أشرب، ونبّه على لطيفة هنا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهي: أن هذا المستعين، وهذا الذاكر اسم الله يتبرك باسم الله في عمله كلِّه لا في ابتداء الفعل فقط، لاحظت معي، حينما تقول: باسم الله آكل، يعني: أستعين بالله وأتبرك باسمه في أكلي كله وليس في الابتداء فقط،

وأما كونه متأخرا: فقد ذكر كثير من أهل العلم أن في هذا مراعاة للأدب مع الله عز وجل، لاسيما وأن الإنسان راغب إليه جل وعلا أن يُعينه وأن يبارك له في فعله، فناسب أن يكون التقديم له.

والباء ههنا اختُلف فيها؛ فقيل هي للمصاحبة، وقيل هي للاستعانة، وقيل غير ذلك، والأقرب أنها للاستعانة، وعليه فيكون التقدير في كلام المؤلف: **بسم الله أُأَلِّف هذا الكتاب حالَ كوني مستعينا به** متبرِّكا بذكر اسمه.

وههنا قد يقول قائل : بدأ المؤلف رحمه الله بالبسملة، وأخلى كتابَه من أمرين جرت عادة المؤلفين على ذكرهما:

أما الأمر الأول فهو الحمدلة والصلاة والرسول صلى الله عليه وسلم،

وأما الأمر الثاني فهو المقدمة التي تبين موضوع الكتاب والمقصود من تأليفه،

أما عن الحمدلة، فإن الجواب عن ذلك أن يُقال: قد يكون مراد المؤلف موافقة ما جرى عليه كثير من المتقدمين –كما أسلفت–، وهو أنهم يفتتحون بالبسملة فقط، نعم قلة من المتقدمين وجُلّ المتأخرين على ذكر الحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن المتقدمين من فعل هذا، كمسلم رحمه الله، لاسيما وأنه قد جعل خُطبة لكتابه، لكن يُقال: قد يكون مراد المؤلف موافقه ما عليه المتقدمون، لاسيما والمؤلف رحمه الله متابع في كثير من خصائص هذا الكتاب للإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، والبخاري رحمه الله إنما افتتح كتابه بالبسملة دون الحمدلة والصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم، هذا جواب.

وجواب ثان أن يقال: إن المؤلف رحمه الله –وهكذا من تقدم– أجرَوا هذه الكتب مُجرى الرسائل التي تُفتتح بالبسملة وليس مُجرى الخطب التي يناسبها الحمدلة، فكأنه رساله يكتبها الشيخ لأهل العلم والمسلمين لكي ينتفعوا بها.

وجواب ثالث أن يقال: إن المقصود هو ذكر الله عز وجل، سواءً بسملَ أو حَمِد الله أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم، المقصود أن يذكر الله لتحصل البركة بذلك، وهذا قد حصل بالبسملة، لاسيما وهي مشتملة على ثناء بليغ على الله عز وجل.

وجواب رابع أن يقال: لعل المؤلف رحمه الله حمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بلسانه، ولا يلزم أن يذكر هذا بقلمه.

وجواب خامس أن يقال: إنه قد جاء في بعض النسخ –نسخ كتاب التوحيد– أن المؤلف افتتح بعد قوله بسم الله الرحمن الرحيم بقوله: الحمد لله، وأصلي وأسلم على محمد وآله وصحبه. ذكر هذا الشيخ عبد الرحمن بن حسن في فتح المجيد، قال: وقد وقع لي نسخة بخط المؤلف فيها كذا وكذا. وهي التي اعتمدها في فتح المجيد، فإنه ذكر هذه النسخة التي فيها البسملة والحمدلة إلى آخره.

طبعا هذه الأجوبة قد أجاب بها ابن حجر رحمه الله في الفتح، جُلّ هذه الأجوبة أجاب بها ابن حجر رحمه الله عن عدم افتتاح البخاري رحمه الله في صحيحه بالحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما المقدمة، وهو كونه جعل الكتاب خاليا من ذكر المقدمة كما هو عادة أهل العلم، فإن الجواب عن هذا أن يقال: إن الغرض من المقدمة هو بيان حَدِّ موضوع الكتاب وبيان الغرض من تأليفه، وهذا قد حصل بقوله: كتاب التوحيد، فكل من يقرأ هذه الكلمة –كتاب التوحيد– فإنه يعلم موضوع الكتاب، وأنه مختص ببيان متعلقات التوحيد وبيان حدِّه وأنواعه ومكملاته وما يقدح فيه إلى آخره، فاستغنى بهذا رحمه الله تغليبا لجانب الإيجاز على جانب الإطناب.

وأجاب بعض أهل العلم بجواب ثان وهو: أنه رحمه الله إنما أراد ألاّ يتقدّم بين يدَي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، لاسيما والكتابُ كتابُ توحيد، فمن تعظيم الله ومراعاة الأدب معه ومع رسوله عليه الصلاة والسلام أن يجعل الافتتاح بكلام الله –كما فعل–، قال كتاب التوحيد ثم عقّب على هذا بقوله: وقول الله تعالى، وذكر خمسة آيات، وذكر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أثرا، وهذا الجواب لطيف، أجاب به بعض أهل العلم عن صنيع الإمام البخاري رحمه الله في كونه لم يجعل حمدلة لكتابه الصحيح، وإن كان الحافظ رحمه الله قد تعقب ذلك ونظر فيه، كما تجده في أول الفتح.

قال مؤلف رحمه الله: كتاب التوحيد

كتاب: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا كتاب التوحيد.

والكتاب مصدر كَتَبَ يَكتُب، وهذه المادة يدور معناها على الجمع، ومنه قول العرب: تَكَتَّبَ بنو فلان إذا اجتمعوا، ومنه الكتابة؛ لأن فيها اجتماعَ الحروف والكلمات، والمقصود أن الكتاب الذي هو على زِنَة فِعَال بمعنى مفعول يغني كتاب مكتوب، بساط مبسوط، فِراش مفروش، أنه مكتوب فيه التوحيد وبيانه وما يتعلق به وما يتعلق بضده، هذا مراده رحمه الله بقوله كتاب.

وأما التوحيد فإنه مصدر وَحَّد يُوَحِّد، وهذه المادة مدارها على الوَحدة والانفراد، والمقصود بالتوحيد من جهة اللغة: جعلُكَ الشيءَ واحدا، أو حكمك على الشيء بأنه واحد، أو نسبة الشيء إلى الوحدانية، بكلٍّ عبّر أهل العلم، وبعضهم ذكر أنه لا يصلح أن يقال في التوحيد إذا نُسب إلى الله عز وجل: جعلك الشيءَ واحدا، كما ذكر هذا السّفّاريني في اللّوامع، فإنه ذكر أن هذا لا يصلُح لأن الله عز وجل واد بالذات لا بجعل العباد له واحدا، وما ذكره رحمه الله ليس بوجيه؛ لأن الجَعْلَ يأتي ويُراد به الخلق والتصيير ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾، ويأتي –كما يقول الراغب الأصفهاني في المفردات– بالحكم بالشيء على الشيء ﴿ جَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾، وليس المقصود هنا أنهم صيّروهم أو خلقوهم، وإنما المقصود أنهم حكموا على الملائكة بأنهم إناث، إلى آخره.

أما التوحيد في الشرع فإنه: إفراد الله عز وجل بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وعبّر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في موضع في الفتاوى بعبارة لطيفة فقال: هو ألاّ يَشرَكَه شيء من الأشياء في ما هو من خصائصه.

وهذا اللّفظ –التوحيد– قد جاء في النصوص، في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع، ومن ذلك:

ما خرجه الإمام أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرو بن العاص: "أما أبوك، فلو كان أقرّ بالتوحيد فتصدّقت عنه وصُمتَ عنه نفعه ذلك"، وهذا الحديث حسنه الشيخ ناصر رحمه الله وصححه الشيخ أحمد شاكر.

ومن المواضع أيضا، ما خرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وسلم: "يدخل قوم من أهل التوحيد النارَ –نسأل الله العافية، من أهل التوحيد ويدخلون النار، هذا يدلك على خطر المعاصي– ثم تدركُهُم الرحمة فيُخرَجون ويُلقَون على أبواب الجنة فيُفيض عليهم أهلُ الجنة الماءَ" الحديث.

ومن ذلك أيضا، ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر: "بُني الإسلام على خمس"، جاء في رواية عند البخاري: "على أن يُوَحَّدَ اللهُ".

كذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس في بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذا إلى اليمن، جاء في رواية عند مسلم قولُه صلى الله عليه وسلم: "إنك تأتي قوما من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحّدوا الله".

ومن ذلك أيضا، ما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر في قصة حَجَّة النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "فأَهَلَّ النبي صلى الله عليه وسلم بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك".

وأيضا جاء من حديث جابر عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف وأتى المقام وقال ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾، يقول جابر: "فقرأ بالتوحيد وقل يا أيها الكافون"، أراد بذلك سورة الإخلاص.

وأيضا من المواضع، ما ثبت عند ابن ماجه من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يضحيَ اشترى كبشين عظيمين فذبح أحدَهما عمّن شهد لله بالتوحيد ولنبيه بالبلاغ ممّن لم يُضَحِّ، وذبح الآخر عن محمد وأل محمد صلى الله عليه وسلم".

المقصود أن هذه الجملة من المواضع التي جاء فيها لفظ التوحيد، ذكرتها لأنه قد يقول بعض الجُهّال –وقد قيل- إنّ هذا اللفظَ لفظٌ محدث غير مأثور، وهذا دليل على جهل قائله.

هذا التوحيد، قد دل استقراء كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ينقسم إلى قسمين: إلى توحيد المعرفة والإثبات وإلى توحيد القصد والطلب، هكذا ذكر كثير من أهل العلم، وبعضهم عبّر –كابن القيم في المدارج وفي اجتماع الجيوش الإسلامية وفي غيرهما- بالتوحيد العلمي الخبري الاعتقادي والتوحيد القصدي الطّلبي الإرادي، وبعضهم عبّر لتعبير ثالث وهو التوحيد العلمي والتوحيد العملي، وكل هذه المصطلحات تعود على معنى واحد.

ومن أهل العلم من جعل القسمة ثلاثية، فقال: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات.

والتقسيمان بمعنى واحد، متفقان، توحيد المعرفة والإثبات هو توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد القصد والطلب هو توحيد الألوهية.

وهنا يحسُن أن يُشار إلى أن بعض أهل البدع لم يزالوا يُثيرون قضيةٍ وهي أن هذا التقسيمَ تقسيمٌ مُحدثٌ مبتَدَعٌ، ابتُدِع من ابن تيمية وتابعه عليه من بعده إلى محمد بن عبد الوهاب وإلى تلاميذه ومن هم على مدرسته إلى اليوم، وهذا الإنكار دالّ على جهل قائله، وقد نوقشت هذه المسألة من عدد من أهل العلم، وأنا أذكر فيها قولا مختصرا لعله يكفي في الردّ على هؤلاء:

يقال لهذا المنكِر: أنت بين أمرين، إما أن تقول: إنه لا يوجد شيء اسمه توحيد الله بالربوبية وتوحيده بالألوهية مثلا، يعني ليس هناك شيئا أن تفرد الله بالربوبية وأن تفرده بالألوهية، وقائل ذلك إما لا عقل لهولا يدري ما يخرج من رأسه، أو أنه ملحد كافر لا يثبت انفرادا لله عز وجل بالخلق والملك والتدبير ولا يؤمن باستحقاق الله عز وجل بالعبادة ولا يؤدّيها له، وهذا لا كلام لنا معه.

أو هو قائل إنه لا فرق بين التوحيدين –توحيد الربوبية مثلا هو توحيد الألوهية- والتفريق باطل، إذا هو يناقش في التفريق، وأن هذا شيء وهذا شيء، ومثل هذا يقال له: ماذا تقول في رجل يؤمن بأن الله عز وجل وحده هو الخالق الرازق المدبر، لكنه يسجد للأصنام ويتعبّد لها؟ إن قلتَ هو مسلم فقد خالفت إجماع المسلمين، بل قد كفرت بالله، وإن قلت هو مشرك، فيقال له: ماذا تسمي اعتقاده بأن الله وحده الخالق الرازق المدبر؟ إن قلتَ: أسميه توحيدا، فيقال لك: ومن أين إذا جاءه الشرك، وقد جاء بالتوحيد؟ كيف تصفه بالشرك وقد جاء بالتوحيد؟ وإن قلت: هو جاء بجزء من التوحيد وخالف في جزء آخر، فيقال: قد فرّقت وهدَمْتَ قولَك، ونحن لا ننازعك في ألفاظ، سَمِّ هذين النوعين جزأين أو سمهما ما شئت، فالنزاع معك ليس في الألفاظ وإنما في المعني، فأنت قد قلت بالتفرق بين هذين الأمرين ولابدّ.

ويقال له ثانيا: إن عدم تفريقك بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية جهل منك بلغة العرب وبكتاب الله عز وجل؛

أما من جهة اللغة، فإن كلمة **رب** وكلمة **إله** مختلفتان مبنى ومعنى؛ أما المبنى، فإن **إله** –الذي تُنسب إليه الألوهية- فِعال بمعنى مفعول، كتاب بمعنى مكتوب، بساط بمعنى مبسوط، فِراش بمعنى مفروش، فإله على زِنَة اسم المفعول، وأما **رب** فأصلها رابٌّ، وهي على زنة اسم الفاعل، ويا جهلَ من لا يفرّق بين اسم المفعول واسم الفاعل.

وأما من جهة المعنى، فإن الألوهية –التي هي المصدر– أَلِهَ يَأْلَهُ إِلَهَةً وأُلُوهِيَّةً ليست هي الربوبية، فالألوهية بمعنى العبادة والتذلل باتفاق أهل اللغة، أَلَه يَأْلَهُ إذا ذَلّ وتعبّد.

وأما الربوبية، فإن الرب هو المالك السيِّد، كما جاء الحديث في ضالّة الإبل: "حتى يلقاها ربُّها"، "أن تلد الأمَة ربَّتَها"، فأين معنى المعبود من معنى المالك السيد؟ فكيف يجعلهما كلمتين في معنى واحد؟ هذا جهل منه باللغة.

وأما الجهل بكتاب الله، فإنه يلزم منه أن قول المسلم: (الله ربُّ الناس) و(الله إله الناس) شيء واحد لا فرق بينهما، وهذا جهل بكتاب الله؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (1) مَلِكِ النَّاسِ (2) إِلَهِ النَّاسِ﴾، وعلى قولِك، يكون هذا تَكرارا لا فائدة منه –أليس كذلك– وكلام الله يُنزَّه عن التَّكرار الذي لا فائدة فيه، كما أن في قولك نفيا لبلاغة القرآن؛ لأن قولَك يقتضي أنه يمكن أن يكون معنى السورة، يمكن أن تقول: قل أعوذ برب الناس ملك الناس رب الناس، وهذه لغة لا يقع فيها أَبْلَدُ الناس، فكيف بأفصح الكلام وأبلغه وهو كلام الله عز وجل.

اتضح بهذا أن التسوية بين الربوبية والألوهية جهل من قائلها وخطأ عظيم.

ويقال أيضا في الرد على هذا الشخص، إذا قال –وما أكثر ما قالوا–: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقول لأصحابه: اعلموا أن التوحيد ثلاثة أقسام، هكذا يقولون، فيقال في الرد عليهم: وكذلك لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه: اعلموا أن التوحيد نوع واحد وأنه لا فرق بين الربوبية والألوهية، هذا جواب مُتَّجِه ولاّلا؟ جواب مُتَّجِه، وكل جواب لهم على ما أوردناه هو جواب ما عليهم في قولهم.

ويقال ثانيا: ومن قال لك إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك؟ نعم لم يقُلْه بهذا اللفظ لكنه قاله بالمعنى، والعبرة إنما هي بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني، وأدلّتنا على ذلك لا تُحصى.

ويقال ثالثا: إن قولك يقتضي أن جميع التقسيمات الاستقرائية الشرعية غلط وباطل وضلال، وبالتالي فكب الفقه وكتب الاعتقاد وغيرها من كتب العلم التي تطفح بالتقسيمات الشرعية الاستقرائية كلها غلط وانحراف وضلال، لأنها جميعا لم يأت فيها حديث واحد يقسم فيها النبي صلى الله عليه وسلم المسألة إلى أقسام، أو يعدد شروطا، أو يذكر أركانا، إلى غير ذلك، فكما تقول ههنا قل هناك.

ويقال رابعا: إن هذا النقد المتوجه من هذا الإنسان في قضية التقسيم الاستقرائي دليل على قلة علم هذا القائل؛ وذلك أن الاستقراء ليس مثبتا شيئا جديدا حتى يقال ما الدليل عليه؟ وهل قال هذا النبي صلى الله عليه وسلم ومن سبق هذا من أهل العلم؟ هذا لا يقال؛ لأن الاستقراء لا يثبت شيئا جديدا، وإنما يبرز شيئا موجودا، وبالتالي فالسؤال ينبغي أن يكون: هل هذا الاستقراء صحيح؟ هل دلّت الأدلة على مضمون ما ذُكر أم لا؟ أما أن يقال أن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على هذا أو لم ينصّ عليه، أو سبق إلى هذا سابق أو لم يسبق، هذا في الحقيقة غير وارد، هذا لا يتّجه ولا يوجّه هذا السؤال في قضية استقرائية شرعية.

اتّضح إذا بهذا الجواب المختصر أن هذا المنكِر لا يعرف حقائق ما جاء في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أنه معاند مكابر.

نعود إلى أقسام التوحيد، كما أسلفت، ينقسم التوحيد إلى تقسيم ثنائي أو تقسيم ثلاثي؛

أما توحيد الألوهية فإنه سيأتي البحث فيه إن شاء الله تفصيلا، وجلّ كتاب التوحيد إنما تناول هذا النوع.

وتوحيد الأسماء والصفات الذي يُعنى به: الإيمان بما وصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل، هذا النوع سيأتي عنه طرف من الكلام إن شاء الله في باب مستقل.

وتوحيد الألوهية –كما أسلفت– الذي يراد به إفراد الله بالعبادة، سيأتي عنه بحث تفصيلي إن شاء الله.

أما توحيد الربوبية، فإنه يُعرَّف بأنه إفراد الله بأفعاله ، وبعض أهل العلم يعبّر بعبارة أخرى فيقول: إفراد الله بالمُلك والخلق والرِّزق والتدبير، وهذه الأمور هي أصول أفعال الله عز وجل، وهذا النوع من التوحيد قد دل عليه: الفطرة والعقل والنقل والحِسّ، وهو أول الأنواع التي تصل إلى القلوب، فأول ما يقع في القلب إفراد الله عز وجل بالربوبية وأنه الخالق المُحيِي المميت المعطي المانع المدبِّر وحده لا شريك له، ثم يرتقي بعد ذلك إلى توحيد الألوهية فيتوجه بقصده وطلبه وتذلله وعبادته لله عز وجل، ولذلك يقول ابن القيم رحمه الله: فبابُ توحيدِ الألوهيةِ توحيدُ الربوبيةِ، من الأبواب التي يُولَجَ منها إلى توحيد الألوهية توحيدُ الربوبية.

هذا النوع –كما قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله مبيّنا أهميتَه–: وأما توحيد الربوبية فهو الأصل، ولا يغلَط في الألوهية إلا من لم يعطه حقَّه، وإلا فإن من تحقق بوجه الربوبية على وجه الكمال فإنه سيعظّم اللهَ وحده وسيتوجه له بالقصد والعباد، ولن ينصرف في هذا إلى غير.

هذا التوحيد قد دلت الأدلة والواقع على أن المشركين قد أقروا به على وجه الإجمال، لا على وجه الدِّقّة والتفصيل والكمال، وهذا موضع مهم، تنبَّهْ له، ودل على إقرارهم به جُملةٍ أنواعٌ من النصوص، منها:

تصريحهم بأن الله هو الخالق الرازق المدبّر وحده ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾

ونوع ثان من الأدلة، وهو كونهم في الشدائد يلجؤون إلى الله وحده، فهذا دليل على أنهم يعتقدون أن مصاريف الأمور بيد الله عز وجل، قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾

ونوع ثالث من الأدلة، وهي الأدلة التي تدل على أن المشركين إنما كانوا يتوجهون بالعبادة لآلهتهم لاعتقادهم أنها تقربهم إلى الله وأنها شافعة لهم عند الله عز وجل ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، وما كانوا يعتقدون أنها هي التي تخلق وهي التي تحيي وهي التي تميت

ونوع رابع من الأدلة، وهو قوله سبحانه:﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في ما خرّجه ابن جرير في تفسيره، قال رضي الله عنه: "من إيمانهم: إذا قيل لهم: من خلق السماوات ومن خلق الأرض؟ قالوا: الله، وهم يشركون"

ومن أنواع تلك الأدلة –وهو النوع الخامس–، أن الناظر في كتاب الله يجد أنه قد جاء فيه الأمر بعبادة الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، ولم يأت فيه: يا أيها الناس وحِّدوا الله في ربوبيته، أو اعتقدوا أن الله هو الذي يُحيي ويميت وحده، فدل هذا على أن هذا الأمر محل تسليم وإقرار من المشركين.

هذه جملة من الأدلة التي تدل على موقف المشركين من توحيد الربوبية، وكما أسلفت، لا يُظَنَّ أنهم مؤمنون بهذا التوحيد كما عليه أهل الإسلام، ليس المراد ذلك، إنما هم في الجملة مقرون بهذا التوحيد، وإلا فهم –كما يقول شيخ الإسلام رحمه الله في موضع–: مشركون في بعض الربوبية، يعني: عندهم خلل في بعض تفاصيل الربوبية، من ذلك مثلا: أنهم يعتقدون أن ثمّة تصرفا للآلهة ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾، ومن ذلك أيضا أنهم كانوا سيتسقون بالأزلام، وهذا منهم صرف لنوع من أنواع

التصرف في هذا الكون لغير الله عز وجل، أيضا انحرافهم في باب القدر ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾، لا شك أن هـ خلل منهم في توحيد الربوبية، فإن باب القدر كما هو معلوم فرع من فروع الربوبية.

هذه الأوجه تدلك على أنهم لم يكونوا مقرّين على وجه الكمال بتوحيد الربوبية، لكن القدر الذي أقروا به، وهو أنهم يقرون بالإجمال بربوبية الله عز وجل وانفراده بذلك، لاسيما في وصول الربوبية كالخلق والرّزق والإحياء والإماتة إلى آخره، هذا كاف في إلزامهم بتوحيد الألوهية، وهكذا كانت طريقة القرآن، طريقة القرآن في عرض توحيد الربوبية أنه يجعل توحيد الربوبية دليلا على توحيد الألوهية، وهذا له نظائرُ كثيرة في كتاب الله عز وجل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ (4) رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾؛ لِمَ كان الإله واحد؟ الجواب: لأنه رب السماوات والأرض وما بينهما ورب المشارق، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، لِمَ؟ كأن هناك التفاتا وسؤالا، لِمَ؟ الجواب أن العلة في ذلك ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، ثم قال في ختام السياق ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

إذا فالأدلة كثيرة في كتاب الله دالة على أن توحيد الربوبية دليل على توحيد الألوهية، وهذه مسألة ينبغي أن يتنبه إليها طالب العلم، وهي: أن القبوريين المشركين حريصون على أن ينفوا عن المشركين إقرارهم بتوحيد الربوبية، يعني يريدون أن يثبتوا أن شركَهم إنما تعلّق بتوحيد الربوبية، حتى لا يقال لهم: إن النصوص المتعلقة بالتوحيد وإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جاء أول ما جاء وفي أهم ما جاء به لتقرير توحيد الألوهية، ولذلك يريدون أن يصرفوا النصوص المتعلقة بإثبات الشرك لمن دعا غير الله، ولمن توجه بالعبادة لغير الله، يصرفونها إلى اعتقاد الإشراك مع الله في الربوبية، وأن صرف العبادة وحده لغير الله ليس شركا، هذا الذي يريدون الوصول إليه، ولذلك يركزون كثيرا على أن المشركين لم يكونوا مقرّين بتوحيد الربوبية، وهذه قضية ينبغي أن تتنبّه لها وأن تعرف أن النصوص متكاثرة، إنما تُحصى بنوع صعوبة، التي تدل على أن المشركين مقرّون بتوحيد الربوبية ولذلك كان الذي يُوجَّه إليهم من الأمر إنما تعلّق بالعبادة ليس بتوحيد الربوبية، وأنه جُعِل إقرارهم بتوحيد الربوبية دليلا عليهم في إشراكهم في توحيد الألوهية.

على كل حال هذا المقام في ما يتعلق بموقف المشركين يحتاج إلى تفصيل، ولعلّه يأتي له موضع قادم إن شاء الله.

المقصود أن النصوص قد دلت على أن التوحيد ينقسم إلى هذين القسمين: المعرفة والإثبات و القصد والطلب، أو إلى التقسيم الثلاثي الذي أسلفت، وهذه الأدلة جاءت على نوعين:

جاءت بإثبات كل نوع على حِده؛ فأدلة دلت على انفراد الله بالربوبية، وأدلة دلت على انفراد الله بالألوهية، وأدلة دلت على انفراد الله بالأسماء والصفات.

وجاءت أدلة بجمع هذه الأنواع في سياق واحد؛ ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، أنواع التوحيد الثلاثة في هذا السياق، كذلك في قول الله جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إلى أن قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، بل في فاتحة القرآن وفي خاتم القرآن –وهو سورة الناس– ما يشير إلى هذا التقسيم.

إذا الأدلة في هذا الموضوع متكاثرة، وفي الجملة توحيد المعرفة والإثبات وتوحيد القصد والطلب، العلاقة بينهما: أن توحيد المعرفة والإثبات يلزم منه توحيد القصد والطلب، وتوحيد القصد والطلب يتضمن توحيد المعرفة والإثبات، فمن أقر بانفراد الله عز وجل في الربوبية فإنه يلزمه أن يُفرد الله عز وجل بالألوهية، ومن أفرد الله عز وجل بالألوهية فإن ذلك منه يقتضي أنه قد أفرد الله عز وجل في الربوبية.

لعلنا نكتفي بهذا القدر، ويُبتدأ الكلام عن الباب الأول في هذا الكتاب العظيم من الدرس القادم، والله عز وجل أعلم، وصلى الله على محمد وأله وصحبه وسلم.